

## اقتصاد

## ٢ مليارات ليرة دفعها السوريون في ٢٠١٧ ثمناً للحظ!

صالح حميدي

إلى تفعيل عمل المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فيما يتعلق بأنشطتها الربحية المنتظمة في إصدارات يانصيب معرض دمشق الدولي وبأنشطتها للخدمات ذات الأهداف الترويجية للصناعات والمنتجات الوطنية من خلال المعارض ومهرجانات التسوق حيث تسعى المؤسسة إلى تنظيم معرضي الصين والسودان الدوليين بحسب بيان (حصلت «الوطن» على نسخة منه) وأن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تولى هذين المعرضين أصمية خاصة في الترويج للمنتجات السورية في الأسواق المستهدفة من جهة والتعريف بها في الأسواق التي لم تنفذ إليها من قبل إضافة إلى أثر هذه المعارض في تقديم المنتج السوري للمستهلكين في تلك الأسواق.

وتقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عبر المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بتنظيم المشاركة السورية في معرض السودان الدولي الذي يقام في العاصمة السودانية الخرطوم في الفترة الواقعة بين ٢٢/٢٩/٢٠١٧، و٢٠١٧/١/٢٩، داعية الشركات إلى المشاركة في هذا مينة أن المساحات مقدمة للمشاركين مجاناً كنوع من دعمها لهذا القطاع الهام.

وضمن هذا الإطار تقوم وزارة الاقتصاد وبدعوة من السفارة الصينية بدمشق بتنظيم المشاركة السورية في المعرض الدولي الصيني الذي يقام في مدينة شنغهاي الصينية في الفترة ما بين ٥ إلى ١١/١١/٢٠١٨، ودعت إلى المشاركة الفعالة فيها بعد أن باتت صناعة المعارض فناً علمياً راقياً يلعب دوراً في إنعاش الاقتصاد.

كشف مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية لـ«الوطن»، أن مجموع مبيعات العام ٢٠١٧ من يانصيب معرض دمشق الدولي وصلت إلى ٣ مليارات و٧٠ مليون ليرة (أي نحو ٨,٥٣ ملايين ليرة يوماً) والمتوقع لعام ٢٠١٨ ووصول حجم مبيعات يانصيب إلى ٣ مليارات ليرة و٨١٠ ملايين ليرة.

وأشار إلى أن الإصدار الأول من اليانصيب لعام ٢٠١٨ بيع بالكامل، مبيئاً أن المؤسسة تجري التحضيرات لتخصيص جائزة كبرى بقيمة ١٠٠ مليون ليرة للإصدار الأول من اليانصيب للعام ٢٠١٨ عبر بيع ٧٠٠ ألف بطاقة يانصيب بقيمة ١٠٠٠ ليرة للجوائز الواحدة، إذ تبلغ كامل الجوائز ٣١٥ مليون ليرة.

مبيئاً أن الإصدار الثاني لرأس السنة القادم يتضمن بيع ٣٠٠ ألف بطاقة بقيمة ٨٠٠ ليرة للبطاقة الواحدة وهي أصبحت في الأسواق حالياً وبلغت قيمة الإصدار كاملاً ٢٤٠ مليون ليرة.

مبيئاً أن مجموع عدد الإصدارات هو ٢٨ إصداراً بقيمة إجمالية ٣ مليارات و٨٠٠ مليون ليرة.

وعلى صعيد اليانصيب الإلكتروني أشار كرتني إلى أنه بات ديدلاً أو شبيه بـ«اللون»، والسحب يتم عن طريق اختيار المسابق للرقم الخاص به عبر إرسال رسالة SMS إلى رقم مسدد ليدخل بعدها في عملية سحب لافتاً إلى إجراء ثلاثة إصدارات خلال الفترة الماضية وبلغ عدد بطاقات كل إصدار ١٠٠ ألف وقيمة الجائزة الكبرى مليون ليرة ويجري السحب على الهواء.

وفي سياق متصل تسعى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين إباد زهراء لـ«الوطن» أن التأمين الصحي يحتاج إلى تشريع خاص وقانون مستقل ينظم طبيعة عمله ويحدد الجهات المشرفة والمنفذة له، وهو ما يسمح بهيكله القطاع بشكل صحيح ويوفر آليات عمل سليمة، مبيئاً أن العمل جار حالياً من خلال رئاسة الحكومة بالتنسيق مع وزارة الصحة لبحث تطوير عمل التأمين الصحي، والحد من حالات سوء الاستخدام والتجاوزات الحاصلة في هذا الملف، وأنه لا يمكن الاستمرار بواقع العمل الحالي للتأمين الصحي بسبب اتساع حجم الإنفاق وضعف موارده، وهو ما أسهم في إظهار المؤسسة خلال العام الماضي كأنها خاسرة رغم عدم حقيقة ذلك حيث يجري مشاركة لبقية أنواع التأمين لتمويل مشروع التأمين الصحي، مقدراً أن حجم الإنفاق على التأمين الصحي خلال العام الجاري لم يتجاوز حجم الإنفاق الحاصل خلال العام ٢٠١٦ الذي قدر بنحو ١٠ مليارات ليرة، رغم زيادة حجم التغطيات والمطالبات لدى المؤسسة خلال العام الحالي بسبب تحسن الظروف العامة للبلاد، مبرراً ذلك بحالة الدراسة والتدقيق والضبط التي يتم العمل عليها في التأمين الصحي إضافة إلى تأمين كل المطالبات الفنية والتقنية التي يحتاج إليها تنفيذ العمل بشكل سليم.

## سوء استخدام

في حديثه عن معالجة حالات سوء الاستخدام أوضح المدير العام أن اللجان المشكلة لهذا الموضوع دورها محصور ببحث وقرار حالات سوء الاستخدام التي أقرتها شركات إدارة النفقات الطبية، معتبراً أن



الخدمة نحو ١٧ حالة معاينة وكلها التهاب مفاصل، ومتوسط قيمة الوصفة لهذه المعاينات نحو ٤٢٠٠ ليرة.

وعما يخص دور شركات إدارة النفقات الطبية في التخفيف من حالات سوء الاستخدام عبر تطبيق برامج وتقنيات حديثة بين أن ٤ شركات من أصل ٧ شركات تعمل في السوق المحلية تعمل على تطوير تقنيات العمل لديها ومواكبة المتطلبات اللازمة لضبط حالات سوء الاستخدام، وأن بعض هذه الشركات لديها القدرة على تطوير برامج تدريبية متخصصة لتقديم خدماتها للمرضى، إضافة إلى ذلك مستفيداً من الشركات الخارجية العاملة في هذا الإطار.

## توحيد التغطيات

بين الزهراء فيما يخص تحقيق العدالة بين تغطيات

الخدمات مع حالات سوء الاستخدام بدأ بأخذ صيغة الحزم تجاه المخالفين.

وعن نسب سوء الاستخدام بين أنها تقرب من ١٥ بالمئة حيث تتوزع هذه النسبة على ٥٠ بالمئة لمقدمي ومزودي الخدمات الطبية (الطبيب والصيدلاني والمخبر والأشعة) ونحو ٣٥ بالمئة يقوم بها المؤمن له ونحو ١٥ بالمئة تعود إلى شركات إدارة النفقات الطبية، على حين ذهب في تقديره الإجمالية إلى أن نحو ٦٠ بالمئة من حالات التلاعب وسوء الاستخدام لدى مزودي الخدمة تعود إلى صرف الأدوية ويقوم بها الصيادلة عبر العديد من الإجراءات أهمها استبدال الأدوية، وعلى سبيل المثال صيدلانية بلغ عدد المطالبات الشهرية المرفوضة لديها نحو ٢٧ مطالبة، على حين سجل أحد الأطباء من مزودي

## الحكومة في آخر جلسات ٢٠١٧ الأسبوعية:

## استثناء العاملين المدعويين إلى الاحتياط من قرار تسليم الرواتب استناداً إلى بطاقته الشخصية وتوقيعه وبصمته



الوطن

وافق مجلس الوزراء على استثناء العاملين في الدولة المدعويين إلى الخدمة الاحتياطية من قرار المجلس السابق المتعلق بتسليم الرواتب والأجور والتعويضات إلى العامل أو الموظف استناداً إلى بطاقته الشخصية وتوقيعه وبصمته.

وبحسب بيان صحفي للمجلس «حصلت «الوطن» على نسخة منه» استعرض مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس (وهي الأخيرة هذا العام) واقع الشركات المشتركة مع دول أخرى وطلب من جميع الوزارات دراسة الجدوى الاقتصادية

للكل الشركات وطبيعة نشاطها والقوى العاملة بها ومدى تحقيقها للبعد التنموي في العملية الاقتصادية.

وناقش المجلس مشروع قانون بإعفاء المواطنين المتأخرين عن تسجيل واقعات أحوالهم المدنية أو الحصول على بطاقاتهم الشخصية أو الأسرية من غرامات التأخير المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

واستعرض واقع الخدمات المقدمة للقطاع الخاص في المشافي العامة وتم تأكيد ضرورة بذل الوزارات والجهات المعنية أقصى الجهود لتأمين أفضل الخدمات

الصحية للمرضى وتقديم الرعاية الصحية الكاملة لهم والحرس على استثمار الدعم الذي تقدمه الدولة لهذه المشافي بأفضل السبل.

وقدم وزير المالية الدكتور مأمون حمدان مذكرة حول خطة الوزارة لتطوير آليات العمل والخطط الموضوعية في مجال النظام الضريبي وأتمتة عمل الوزارة وإدخال التقنيات لجميع القطاعات فيها إضافة إلى استعراض الإيرادات الضريبية المحققة سواء من جهات القطاع العام أو القطاع الخاص خلال العام الجاري مقارنة مع العام الماضي.

واعتمد المجلس الصيغة النهائية

المشاريع المشتركة بين عدة وزارات والبرامج الزمنية اللازمة لتنفيذها وتتضمن هذه المشاريع في مجال الإصلاح المؤسسي الإصلاح الإداري وتطوير الوظيفة العامة والحكومة الإلكترونية واللامركزية الإدارية وفي مجال البنية التحتية والخدمات تتضمن إستراتيجية إعادة الإعمار وإستراتيجية تطوير المجتمعات السكنية ومعالجة السكن العشوائي والنقل الجماعي للعاملين بالدولة.

وفي مجال التنمية الاقتصادية تتضمن المشاريع سياسة الدعم والسياسة الضريبية والجمركية والتسعير والتدخل

الإيجابي وإدارة الدين العام وكفاءة الإنفاق الحكومي والدفع الإلكتروني وإصلاح القطاع العام الاقتصادي وتطوير المنظومة الوطنية للتخطيط ورسم السياسات العامة ونظام التأمين الصحي. وفي مجال التنمية الاجتماعية تضمنت المشاريع الحماية الاجتماعية من خلال الإستراتيجيات الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة والمرأة والشباب والمرصد الوطني لسوق العمل وربط التعليم بسوق العمل. وفي مجال التعليم والتكوين التقني تضمنت المشاريع الإستراتيجية الوطنية لتقانة ما بعد الحرب وتعزيز المواطنة وسيادة القانون والتعاوي الاجتماعي والرياضة

والشباب. وصدق المجلس على كتاب وزارة الإعلام المتضمن الموافقة على الترخيص لإذاعة خاصة تسمى «صدى إف إم» مقرها مدينة حلب.

وأصدرت رئاسة مجلس الوزراء أمس بلافا يقضي بتعطيل الجهات العامة يومي الأحد الموافق ٢٠١٧/١٢/٣١ والأثنين الموافق ٢٠١٨/١/١ بمناسبة عيد رأس السنة الميلادية. موضحة أنه تراعى أحكام الفقرة ج من المادة ٤٣ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة بالنسبة للجهات العامة التي تتطلب طبيعة عملها أو ظروفها استمرار العمل فيها.

## «الصناعة» في جردة حساب لـ ٢٠١٧

## ٥٤٠٠ منشأة خاصة دخلت العمل في ٢٠١٧

حماة وإقلاع معمل السماد الفوسفاتي الشركة العامة للأسمدة بحمص.

وبالتوازي قامت الوزارة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لإقامة العديد من المشاريع الإستراتيجية وتطوير بعض من الشركات القائمة وتم اعتمادها من قبل هيئة التخطيط والتعاون الدولي وإدراجها في خططها الإستراتيجية كمشاريع الحضيات، والألبان والأجبان، والكوسنوز، والسيرومات، والأدوية البشرية، وصهر البازلت، والسخان الشمسي، والبطاريات المغلقة، وإنتاج الخبيرة، وإنتاج أقمشة الجيزين.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري فقد قامت الوزارة بإعداد مشروع الهيكلة الإدارية والنظام الداخلي للوزارة (الإدارة المركزية) بما يتوافق مع المهام المناطة بها وصد إحدائها وهو الآن قيد التدقيق مع وزارة التنمية الإدارية في مراحله الأخيرة، ليصار إلى تطوير النظم الداخلية والهياكل الإدارية لكافة الجهات التابعة بحسب المهام المناطة بكل منها بحسب النظام الجديد.

الطاقة وتأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها وأجور نقلها، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبدلية بسبب الحصار الاقتصادي المفروض علينا، إلا أنها استطاعت الاستمرار بالإنتاج وتأمين مستلزماته وإعادة تأهيل بعض الشركات المتضررة وبشكل تدريجي لتسجل نتائج أعمال الشركات حتى نهاية الشهر العاشر قيمة إنتاج بلغت نحو ١٧٥٠٥ مليار ليرة ومبيعات سجلت أكثر من ١٦٧ مليار ليرة وأرباح تقديرية وصلت إلى نحو ٢٥ مليار ليرة.

وتم خلال العام الحالي إعادة ٧ معامل تتبع لوزارة الصناعة إلى الإنتاج والتي كانت متوقفة كمعامل الأدوات الصحية العائد لشركة البورسلان والأدوات الصحية بحماة وتشغيل معمل سكر حمص ومعمل الصهر بشركة حديد حماة وإعادة تأهيل وإقلاع قسم التشغيل بالوحدة الاقتصادية التي تقوم بتأمين القطع التبدلية لمعامل الإسمنت وإقلاع معمل سماد أمونيا البوريا في الشركة العامة للأسمدة بحمص في ٨ ومعمل الرقعة ( تحويل الحديد البيليت إلى قضبان) بشركة حديد

منشأة منها ٦٤٦ منشأة في المدن الصناعية الثلاث عدرا الصناعية بريف دمشق وحماة بمحافظة حمص والشيخ نجار بحلب والباقي وعددها ٥٣٧٦ في المناطق الصناعية، ومع بداية الشهر الحالي وقبل ختام هذا العام كان عدد المنشآت الصناعية بالإنتاج ١١٤٣٠ منشأة منها ٩٢٠ منشأة في المدن الصناعية و١٠٥١٠ منشآت في المناطق الصناعية ما يشير إلى إصرار العديد من الصناعيين أصحاب المنشآت الصناعية المتوقفة والمتضررة على استعادة العمل والإنتاج في منشآتهم إلى جانب الإقبال الكبير من قبل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في القطاع الصناعي.

أما شركات القطاع العام الصناعي ورغم خروج ٤٦ منها من العملية الإنتاجية خلال الأزمة بسبب تدميرها ونهبها وسلبها من قبل العصابات الإرهابية، وبقاء ١٨ منشأة تعمل بشكل جزئي، ومواجهة الشركات العاملة البالغ عددها ٣٢ منشأة الكثير من التحديات والصعوبات المتعلقة بنقص العمالة، وتأمين حوامل

بنيت وزارة الصناعة أن العام ٢٠١٧ شهد تطوراً هماً بالنسبة للقطاع الصناعي مع استمرار الجيش العربي السوري في تحقيق الانتصارات وتحرير العديد من المناطق من سيطرة الإرهابيين وعودتها إلى حضان الدولة والتي تتواجد فيها آلاف المنشآت الصناعية ما ساعد ذلك في قيام الدولة في تقديم المساعدات والدعم اللازم لأصحاب المنشآت من خلال حزمة من التشريعات والقرارات واتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل ودعم القطاع الخاص الصناعي، إضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية، وتأمين حوامل الطاقة، الأمر الذي سارع بإعادة إقلاع المنشآت المتضررة بشكل تدريجي.

وذكر بيان صحفي للوزارة (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه تم تسجيل دخول ٥٤٠٨ منشآت جديدة تابعة للقطاع الخاص حيث كان عدد المنشآت الصناعية التي كانت في بداية العام ٢٠١٦ نحو ٦٠٢٢

الوطن

بنيت وزارة الصناعة أن العام ٢٠١٧ شهد تطوراً هماً بالنسبة للقطاع الصناعي مع استمرار الجيش العربي السوري في تحقيق الانتصارات وتحرير العديد من المناطق من سيطرة الإرهابيين وعودتها إلى حضان الدولة والتي تتواجد فيها آلاف المنشآت الصناعية ما ساعد ذلك في قيام الدولة في تقديم المساعدات والدعم اللازم لأصحاب المنشآت من خلال حزمة من التشريعات والقرارات واتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل ودعم القطاع الخاص الصناعي، إضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية، وتأمين حوامل الطاقة، الأمر الذي سارع بإعادة إقلاع المنشآت المتضررة بشكل تدريجي.

وذكر بيان صحفي للوزارة (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه تم تسجيل دخول ٥٤٠٨ منشآت جديدة تابعة للقطاع الخاص حيث كان عدد المنشآت الصناعية التي كانت في بداية العام ٢٠١٦ نحو ٦٠٢٢

## لا يمكن الاستمرار بالتأمين الصحي على شكله الحالي والحل بقانون خاص

## مدير «السورية للتأمين» لـ«الوطن»: ٦٠ بالمئة من حالات سوء الاستخدام والتلاعب بالتأمين الصحي في الصيدليات

العقود الإدارية والاقتصادية أنه يتوافق مع رئاسة الحكومة يجري العمل على تحقيق العدالة في التأمين الصحي للعاملين في الدولة كافة سواء بالجهات ذات الطابع الإداري أم الاقتصادي حيث تعمل المؤسسة على توحيد التغطيات وتوزيع تغطيات القطاع الاقتصادي.

كما بين المدير أن العام ٢٠١٨ ستم إعادة دراسة السياسات الاكتتابية لكل فروع التأمين حيث سيكون هناك تعديلات في تأمينات الحماة والتأمينات الشخصية من خلال رفع سقفو الاختتاب وإيجاد المكافئ السعري الملائم والمناسب من خلال دراسة اكتوبرية قدمت من خبير اكتوبري مرخص له من هيئة الإشراف على التأمين، وسوف يكون هناك تعديل في السماحيات والصلاحيات للاكتتاب على تأمينات الحريق المشروعات الهندسية ومنها المرونة لقراءة الأخطار بشكل صحيح، كما يتم إعداد دراسة لتعريف نقل البضائع بعد إكسابها المرونة والصلاحيات لدوائر الإصدار التي تتناسب مع نوعية الخطر وحجمه وأن المؤسسة تسعى إلى تفعيل موضوع التجمع لبعض الأخطار من خلال مشاركة الشركات جميعاً والمتوقع عند إقلاع هذه التجمع إيجاد تغطية تأمينية مكملة له من بعض المعبدنين الأصدقاء بما يعزز السعات الاكتتابية لهذا التجمع، ومن المشروعات التي يعمل عليها مشروع الكشف الموحد الذي يعمل ٢٤ ساعة ويعالج الملف الميداني لحوادث السير بالاتفاق مع وزارة الداخلية والعدل والطبابة الشرعية قبل إرساله إلى شركة التأمين الضامنة لاستكمال إجراءاته الفنية والصرف.

كما أكد المدير العام أن مشروع التدريب مستمر بقرار من مجلس الإدارة حيث تم استعراض عروض مناسبة من إحدى شركات التدريب المختصة المحلية لتقديم برامج تدريب الكوادر العليا في المؤسسة وسيكون مع بداية العام القادم جاهزاً كما أنه يتم العمل على دمج بعض البرامج التدريبية المقدمة لصعوبة إشغال المديرين والكوادر العليا لوقت طويل خلال مراحل العمل.

## بالوسطى وفق الأرقام الرسمية

## ٢٠ ليتر مازوت حصة

## كل مواطن استلم في ٢٠١٧!

علي محمود سليمان

كشف مدير عام شركة «محروقات» سمير حسين لـ«الوطن» عن توزيع أكثر من ٢٢٥ مليون ليتر مازوت على أكثر من ١,٥ مليون ونصف المليون أسرة في المحافظات منذ بدء عمليات التوزيع في منتصف شهر تموز الماضي وحتى نهاية العام الحالي، مع الإشارة إلى أن التوزيع بدأ لعائلات الشهداء والجرحى منذ منتصف الشهر السابع، والتوزيع لباقي الأسر بدأ في بداية شهر آب، لتكون قيمة ما تم توزيعه نحو ٤٢ مليار ليرة.

بناء على تلك الأرقام يمكننا بحسبة بسيطة أن نستنتج أن كل مواطن استلم ٣٠ ليترًا فقط خلال ٢٠١٧، إذ إن ووسطى عدد أفراد الأسرة السورية هو ٥ أشخاص، ما يعني أنه بالوسطى لدينا ٧,٥ ملايين مواطن حصلوا على ٢٢٥ مليون ليتر، أي ٣٠ ليترًا بالوسطى لكل فرد.. فهل تكفي هذه الكمية لمواجهة الشتاء؟!

وبالعودة إلى أرقام «محروقات» فقد كشف بيان التوزيع عن توزيع أكثر من ٣٩ مليون لتر مازوت على أكثر من ١,٥ ألف أسرة في محافظة دمشق، في حين تم توزيع أكثر من ٢٨,٧ مليون لتر مازوت في محافظة ريف دمشق على قرابة ١٤٢ ألف أسرة، وفي القنيطرة تم توزيع أكثر من ٤ ملايين لتر مازوت موزعة على نحو ٢٤ ألف أسرة في حين تم توزيع نحو ٩,٣ ملايين لتر مازوت على أكثر من ٤٩ ألف أسرة في محافظة درعا، وفي السويداء تم توزيع أكثر من ٢١,٤ مليون لتر مازوت على ١٥٦ ألف أسرة، علماً أن عمليات توزيع الدفعة الثانية من مادة مازوت التدفئة في السويداء قد بدأت بتاريخ ١١/١١/٢٠١٧.

وفي حمص تم توزيع أكثر من ٢٠,٧ مليون لتر مازوت على أكثر من ١٩٤ ألف أسرة وفي محافظة حماة تم توزيع نحو ٢٧,٦ مليون لتر مازوت على أكثر من ٢٧٦ ألف أسرة، أما في حلب فتم توزيع أكثر من ٣٦,٥ مليون لتر مازوت على أكثر من ١٨٤ ألف أسرة وفي طرطوس كانت الكمية الموزعة نحو ٢٢ مليون لتر مازوت على أكثر من ٢١٠ آلاف أسرة وفي محافظة اللاذقية تم توزيع أكثر من ١٦,١ مليون لتر مازوت على أكثر من ٨٠ ألف أسرة.

وأكد حسين لـ«الوطن» أن التوزيع يشمل الموسم الشتوي وليس العام الميلادي الكامل، ولذلك فموسم شتاء ٢٠١٧ يبدأ من بداية تشرين الأول وينتهي ببداية شهر نيسان كحد أقصى، مضيفاً بأن الأسر مخصص لها ٤٠٠ لتر مازوت مقسمة إلى ٢٠٠ لتر ضمن ٢٠١٧ و٢٠٠ ضمن العام ٢٠١٨ ولكن يحق للمواطن الحصول عليها دفعة واحدة أو على دفعتين أو أكثر، مؤكداً بأن المخزون جيد والكميات متوفرة لتغطي كامل عمليات التوزيع.

لافتاً إلى أن المواطنين الذين حصلوا على البطاقة الذكية في محافظة دمشق سيسلمون الكمية المخصصة لها عن طريق البطاقة حيث تمت زيادة عدد الصهاريج التي توزع بنظام البطاقة الذكية لأكثر من ٨٠ صهريجاً والعمل مستمر لزيادة عددها، مع استمرار العمل لتطبيق نظام البطاقة الذكية في باقي المحافظات من خلال بدء عمليات التسجيل عليها في المرحلة الأولى في محافظات دمشق وطرطوس واللاذقية وحماة ومن ثم الانتقال إلى حلب وريف دمشق وباقي المحافظات، ليصار إلى توزيع المادة في كافة المحافظات عن طريق البطاقة الذكية في مراحل لاحقة.